مرتكزات الصنعة النحوية عند الفراء؛ وأثرها في مخالفة القراءات القرآنية

إعداد/ حمادة محمد عبد الحكيم

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن، وهدانا لتلاوته والتبحر في علمه الذي لا ينضب؛ وخص بذلك رجالا أفنوا أعمارهم قارئين ومحللين ومستنبطين لما أودع الله في كتابه من عظيم الفوائد، والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، وبعد:

فالفرّاء هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، كان مولى لبني أسدٍ من أهل الكوفة[١]،وهو من أصل فارسي، مثل الكسائي[٢]، وهو أشهر تلاميذ الكسائي تفوقًا وعلمًا ورؤيةً، وكان من أوائل الذين قعَّدوا لدرس تفسير القرآن الكريم في بعض مساجد بغداد، كما كان يلقي غير ذلك من دروس اللغة والنحو[٣]، ولم يلقب بالفرّاء لبيعه الفراء، أو أنّه صاحب حرفةٌ تتصل بها، وإنَّما لُقِّب بذلك لطول باعه في الكلام؛ يقول عنه صاحبُ بغية الوعاة: "قيل له الفرَّاء لأنّه كان يفرى الكلام فريًا.. وكان أعلمَ الكوفيين بالنحو بعد الكسائي"[٤].وكان الفرّاء متدينًا، وَرِعًا، على تيه فيه وتعظّم، وكان زائدَ العصبية على سيبويه حتى قيل: إنّه لمّا مات وُجِد تحت رأسه كتاب سيبويه، قال أبو موسى الحامض[٥]: "والذي تجدر الإشارة إليه هنا، أنّ الفرّاء خطى بالنحو –لغةً وقواعدَ– خُطوةً واسعةً، ظهرت جليةً واضحة في كتب مَنْ بعده، حيث ضمنت آراءه وملاحظاتهِ في العديد منها، والذي يشهد للفرّاء بسعة الأفق والإطلاع، وغزارة العلم والمقدرة على التأليف، آثاره التي خلفها، والتي تزيد عن الثلاثين مؤلَفاً، وهى: (معاني القرآن، كتاب الحدود، كتاب البهي أو البهاء، كتاب اللغات، كتاب المصادر في القرآن، الجمع والتثنية في القرآن، الوقف والابتداء، الفاخر في الأمثال، آلة الكتاب، النوادر، فعل وأفعل، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث[٦]، وكتاب الواو في مجلد، الأيام والليالي والشهور، كتاب اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف، كتاب المشكل[٧]، ما تلحن فيه العامة[٨]، كتاب التحويل، كتاب التصريف، كتاب حروف المعجم، الكتاب الكبير في النحو، مجاز القرآن، مختصر في النحو، كتاب الهاء، كتاب الواو، كتاب ملازم، كتاب يافع ويفعه"[٩].

وقد جعل الفرّاء من كتابه (معاني القرآن) فرصةً سانحة ليتحدث عن المصطلحات النحوية الكوفية، وليصوغ مسائله النحوية، ثم يضع ضوابطها وقواعدها؛ذلك "أنّ القارئ لا يكاد يمر بصفحة منه لا يجد فيها حديثًا عن النحو وذكر قاعدةٍ من قواعده أو توجيهٍ من توجيهاته، أو شاهدٍ من شواهده أو أصلٍ من أصوله"(١٠).

"وكتاب معاني القرآن لم يكن خاصًا بالنحو وحده، ولا بالمعاني وحدها ولا بالأحكام، ولكنه كان أشبه ما يكون بدائرة معارف قرآنية يتحدث فيه الفرّاء عن اللغة كثيرًا من نحو وصرف وبلاغة وإعجاز، ثم يتحدث عن الاستعمالات الواردة في القرآن الكريم، وما سمع من كلام العرب، وهو يجعل القرآن الكريم مصدَره الأولَ في اللغة، وعدم خصوصية هذا الكتاب بالنحو لا تنقص من قيمته كونه المصدرَ الأوفى والمرجعَ الباقي الموثق لنحو الكوفيين، فليس بين أيدي المكتبة العربية اليوم كتابٌ يضم آراء الكوفيين بالتأصيل أوفَى من هذا الكتاب، فهو يمتاز بدراسة القرآن الكريم من حيث التراكيبُ والإعرابُ إلى جانب الشرح والتفصيل كما أنه اشتمل على أفانين أخرى غير الجانب النحوي"(١١).

أمّا الصنعة فهي العلم المتعلق بكيفية العمل(١٢)،

وأمّاالصنعةالنحويةفهي:"العلمالحاصلمنالتمرن،أيأنّهقواعدمقررة،وأدلة،وجدالعالمبهاأملا... أو أنها : ملكة حاصلة بالتمرن" (١٣)، فالصنعة محتكمة إلى الاحتراف،وأنّ صاحبها اكتسب هذه المهارة بسبب المداومة والاستمرارية علمت علمها والاحتراف بها عارفًا بأسسها وقواعدها.

ومصادر الصنعة النحوية:

١- المرونة المتأتية منتقلب المعاني المحتملة عند المُعرِب.

٢ -مرونة الموقع الإعرابي نفسه؛ذلك إنّا للفظَ الواحدَ يمكن أن يأخذَ أكثر من موقعٍ إعرابي واحد.

٣- سعة الأفق والإطلاع، وغزارة العلم والمقدرة على فهم المعاني والتوجيه.

٤- الثقافة اللغوية بكافة جوانبها اللهجية والدلالية والصوتية والصرفية والسياقية،...

٥- الإلمام بكافة قواعد الضبط والإعراب الثابتة والمُختلَف فيها، وأدلتها.

والفرّاء واحدٌ من أشهر المفسرين والنحاة الذين تفردوا بصنعة نحوية جعلتهم ينتصرون لها على حساب القراءات القرآنية المتواترة الواردة عن القراء المعتبرين المشهورين؛ فكان يخطئ القراءَ في مواضع كثيرة متناسيًا أنَّ القراءة سنّةٌ متبعةٌ عن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وأنَّ صحة السند أهمُ شروط القراءة القرآنية،فإذا وافقت العربية ولم يصح سندها لم تقبل بأي حالٍ من الأحوال، وليس له عذر في ذلك؛ لأنّ ضوابط القراءات ذكرها أبو عبيد القاسم بن سلام بعد أن رأى اجتهادات الناس في القراءات القرآنية، وظهور قراءات كثيرة ليس لها وجه صحة.

فالفراء، وإنْ نصَّ في فواتحِ كتابِه على أنّ" الكتابَ أعربُ وأقوى في الحجّةِ من الشعر، وقفَ عند وجوهٍ من القراءاتِ القرآنيّةِ المتواترة وغير المتواترة، تزيدُ عن مائةِ وجهٍ؛ رادًّا ومنكرًا، أو مشذّذًا، أو مقبّحًا، أو مضعّفًا، أو مفاضلاً بينَها.

وللفراء صنعة نحوية متفردة تبدو شخصيته فيها واضحة المعالم؛ إذ أخضع بها القراءات في معظمها إلى الأقيسة والقواعد النحوية كإحدى مرتكزات هذه الصنعة؛ فكان يقولُ: (وفى قراءتنا كذا)[١٤]، و(ولو قرئت كذا لكان صوابًا...)[١٥]إلخ من العبارات التي تدل على أنَّه اختار بعض القراءات وفقًا لفهمه للقراءة، واستنادًا إلى التوجيه النحوي الذى كان يراه مناسبًا، إذ أنَّهُ كان يختار القراءة، وقد يتبناها بعد أن يقلبها على وجوهٍ عدةٍ، وبعد أن يرتكز على مرتكزات معينة ليرسو على توجيه محدد لاختياراته، وغالبًا ما يكون هذا التوجيه نحْويًّا.

وقد اعتمد الفرّاء على جملة مرتكزات لصنعته النحوية هيأت له شعورًا بالتيهِ والعظمةِ؛ حتى نجده يخطئ بها القراء، أو يرد قراءتهم، أو يأتي بوجوه جديدة بعيدة عن القراءات، ومن أهم هذه المرتكزات ما يلي:-

- الإلمام بالقواعد والأقيسة النحوية؛ وأمثلة ذلك كثيرة نذكر منها: ردّه لقراءة عبد الله ابن عامر المتواترة (واحدة من القراءات السبعة)- في قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ)[١٦]، وذلك حين قرأ (زَيَّنَ) مبنيًا للمجهول،و(قَتْلَ) مرفوعًا، و(أَوْلَادِهُم) منصوبًا، و(شُرَكَاؤُهُمْ) مجرورًا، إذ فصل بين المضاف والمضاف إليه، والنحاة لا يرون ذلك إلا في الضرورة الشعرية، وليس في كل لفظ، فهم يرون أن المضاف والمضاف إليه يكونان كلمة واحدة مركبة أو بمثابة الاسم وتنوينه، فكيف يفصل بين الاسم والتنوين،

فلذلك أطلقوا على هذه القراءة أحكامًا لم يطلقوها على قراءة قرآنية أخرى[١٧]، والذى يعنينا هنا هو ردّ الفراء، إذْ رأى أنها ليست بشيء، فقد قال مشيرًا إليها: (وليس قول من قال: إنّما أراد مثل قول الشاعر:

فزججتها متمكنًا زجَّ القلوصِ أبى مزاده

بشيء، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية)[١٨].

وقد عقب الزمخشري على قراءة ابن عامر بقوله: "أما قراءة ابن عامر... فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجًا مردودًا... فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أنّهُ رأى في بعض المصاحف "شركائهم" مكتوبًا بالياء"[١٩].فالزمخشري لم يكتف برد تلك القراءة بعباراته القاسية متبعًا الفرّاء، بل نظر إلى تلك القراءة وكأنَّها ترجع إلى القارئ، لا أنّها سنة متبعة.

أمّا أبو حيان الأندلسي فقد خالفهما؛ وردَّ على الزمخشري بعبارات قاسية تتفق أو تزيد على عباراته في القوة، حيث قال بعد نقله نص الزمخشري السابق: "وأعجبُ لعجمي ضعيفٍ في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم"[٢٠].

وقد استدل أبو حيان بأدلة متعددة على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ومن ثم إثبات صحة تلك القراءة نحويًّا، ومما استدل به أنهم "إذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب: هو غلام إن شاء الله أخيك، فالفصل بالمفرد أسهل"[٢١].

أمّا ابن مالك النحوي البصري فقد جوَّز هذا الفصل إذ قال:

فَصْلَ مُضافٍ شبهِ فعلٍ ما نَصَبْ مفعولاً أو ظرفًا أجِزْ ولم يُعَبْ[٢٢]

أمّا أبو البركات الأنباري فنسب خطأً أن الكوفيين أجازوا ذلك الفصل في قوله: "الحق أنّفي الفصل بين المضاف والمضاف إليه في ضرورة الشعر بغير الظرف وحرف الخفض خلافًا بين النحاة: أجازه الكوفيون، ومنعه البصريون... ومما استدل به الكوفيون قراءة ابن عامر السابقة، فإذا جاء في القرآن ففي الشعر أولى، وقد ردّ البصريون هذا الاحتجاج"[٢٣] وذكر أبو البركات

الأنباري:" أنهم يذهبون إلى وَهْي هذه القراءة ووهم القارئ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أصح الكلام، وفى وقوع الإجماع على خلافه دليلٌ على وَهْي القراءةِ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة لأنه رأى في مصاحف أهل الشام "شركائهم" مكتوبًا بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق "شركاؤهم" بالواو "[٢٤].

ويودُّ الباحث الإشارة إلى أنَّ أبا البركات الأنباري نسب إلى الكوفيين أنهم يُجَّوزون الفصل بين المتضايفين بغير الجار والمجرور[٢٥]، دون أن يرجع إلى كتب الكوفيين وعلى رأسهم الفرّاء؛ وقد رد عليه الدكتور محمد خير الحلواني، وذكر أنّ البصريين والكوفيين يمنعون الفصل بين المتضايفين بغير الجار والمجرور فهم في هذا سواء[٢٦]، ويزاد على ما ذكر أن الطبري وهو من حذاق الكوفيين[٢٧]، قد قبح الفصل وذكر أنه غير فصيح، جاء هذا في قوله:"... ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه الاسم، وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح."[٢٨]

ومن الأمثلة الأخرى تخطئته لقراءة ابن عامر –أيضًا– في قوله تعالى: (بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[٢٩]، بنصب (يكون)، قال: (رفع، ولا يكون نصبًا، وإنَّما هى مردودة على (يقول)، فإنَّما يقولُ فيكونُ، وكذلك قوله: (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ)[٣٠]، رفعٌ لا غير، وأمَّا التي في النحل: (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[٣١]، فإنها نصبٌ[٣٢].

ومن أمثلة اعتماده على الأقيسة النحوية في تخطئته لبعض القراءات، تخطئته لقراءة قتادة لقوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ * وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ)[٣٣]، إذ قرأها قتادة (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ أَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) بغير واو، قال الفراء: (ولست أشتهى ذلك لأنَّها في مذهب: إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)[٣٤]، و(إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ)[٣٥]، فجواب هذا بعده (عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ)[٣٦]، و(عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ)[٣٧][٣٨]، :إنّه يريد بقوله (لأنَّها في مذهب...) ورود الجملة الثانية بعد إذا مقرونة بواو العطف.

ومن ذلك أيضًا ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ (٣٧) وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ (٣٨) وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ (سورة يس: "٣٧- ٣٩").

حيث قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو: "والقمرُ" بالرفع، وقرأ باقي السبعة: "والقمرَ" بالنصب[٣٩]، وقد كان للنسفي توجيهاته لهاتين القراءتين، حيث قال: " "وَالْقَمَرَ" نصب بفعل يفسره "قدرناه"، وبالرفع: مكي ونافع وأبو عمرو وسهل على الابتداء ، والخبر: "قدرناه"، أو على: (وَآيَةٌ لَهُمُ الْقَمَرُ) ."[٤٠]

و ردّ الفرَّاء قراءة النصب واختار قراءة الرفع إذ قال: "والرفع فيه أعجب إلي من النصب"[٤١].أمّا الطبري المفسر الكوفي فأجاز قراءة الرفع أيضا،وذكر:"أنَّ قراءة الرفع معطوفة على"الشمسُ" المعطوف على"الليلُ" فاتبعوا "القمرُ""الشمسُ" في الإعراب؛ لأنّه أيضًا من الآيات؛ كما أنَّ الليل والنهار آيتان، ولأنهم رؤوس آيات؛ فجاء العطف للانسجام."[٤٢]

والفرق بين الرفع في: "والقمرُ قدرناه"، والنصب: "والقمرَ قدرناه"، أنه في الأول الحديث عن القمر، فهو المتحدث عنه؛ لأنه مبتدأ. أمّا في الثاني فالحديث عن المتكلم المعظم نفسه، وهو الله -سبحانه وتعالى-، فالحديث يدور عن غير القمر.

أمّا المرتكز الثاني لصنعته النحوية فهو القواعد الصوتية والصرفية التي قررها علماء العربية:

ومن أمثلة ذلك تخطئته للأعمش وعاصم في جزمهما الهاء في قوله تعالى: (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)[٤٣]، (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا)[٤٤]، و(قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ)[٤٥]، (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ)[٤٦]، و(وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)[٤٧]، قال مشيرًا إلى الآيات السابقة وإلى قراءتهما لها: (وكان الأعمشُ وعاصم يجزمان الهاء... وفيه لهما مذهبان،أماأحدهمافإنالقومظنوأنالجزمفالهاءإنماهوفيماقبلالهاء.فهذا، وإنْ كان توهمًا خطأ. وأما الآخر: فإنّ من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها؛ فيقول ضربته ضربًا شديدًا، أو يترك

الهاء إذا سكنها، وأصلها الرفع بمنزلة رأيتهم وأنتم، ألا ترى أن الميم سكنت وأصلها الرفع، ومن العرب من يحرك الهاء حركة بلا واو، فيقول: ضربته (بلا واو) ضربًا شديدًا، والوجه الأكثر أن توصل بواو، فيقال: كلمته و كلامًا، على هذا البناء، وقد قال الشاعر في حذف الواو:

أنا ابن كلاب وابن قيس فمن يكن قناعُه مُغطيًا فإني لمجتلى

وأما إذا سكن ما قبل الهاء فإنهم يختارون حذف الواو من الهاء، فيقولون دعه يذهب، ومنه، وعنه، ولا يكادون يقولون منهو، ولا عنه، فيصلون بواو إذا سكن ما قبلها، وذلك أنهم لا يقدرون على تسكين الهاء وقبلها حرف ساكن، فلما صارت متحركة لا يجوز تسكينها اكتفوا بحركتها من الواو)[٤٨].

ومن الأمثلة الأخرى تخطئته لحمزة في قراءته لقوله تعالى: (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا)[٤٩]، إذ وصف حمزة بقلة البصر بمجارى كلام العرب، قال: (وَضُحَاهَا: نهارها،.... وهو النهار كله بكسر الضحى ومن ضحاها، وكل الآيات التي تشكلها إن كان أصل بعضها الواو. ومن ذلك تلاها، وطحاها، ودحاها، لما ابتدأت السورة بحرف الياء والكسر أتبعها ما هو من الواو، ولو كان الابتداء للواو لجاز فتح ذلك كله وكان حمزة يفتح ما كان من الواو، ويكسر ما كان من الياء، وذلك من قلة البصر بمجارى كلام العرب، فإذا انفرد جنس الواو فتحه،وإذا جنس الياء، فأنت فيه بالخيار، إن فتحت وإن كسرت فصواب)[٥٠]. والكلام هنا عن الإمالة في (وضحاها) المتقدمة.

ومن ذلك تخطئته لقراءة زهير الفرقبى لقوله تعالى: (مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ)[٥١]، إذ قرأها زهير (متكئين على رفارف خضر وعباقري حسان)، قال الفراء: (الرفارف قد يكون جواباً وأما العباقرى فلا؛ لأنَّ ألف الجماع لا يكون بعدها أربعة أحرف، ولا ثلاثة صحاح)[٥٢].

ومن المرتكزات الأخرى التي اعتمد عليها الفراء في تخطئته للقراء هي الدلالة المعجمية والسياقية للكلمة:

ومن ذلك استدلاله لقراءة أصحاب عبد الله قوله تعالى: (وَحُورٌ عِينٌ)[٥٣]، بالخفض، ورده لقراءة من قرأ بالرفع، إذ قال: (خفضها أصحاب عبد الله وهو وجه العربية، وإن كان أكثر

القراء على الرفع، لأنَّهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن، فرفعوا على قولك: ولهم حورٌ عينٌ، أو عندهم حورٌ عينٌ. والخفض على أن تتبع آخر الكلام بأوله، وإن لم يحسن في أخره ما حسن في أوله، أنشد بعض العرب:

إذا ما الغانيات برزن يومًا وزججن الحواجب والعيونا

فالعين لا تزجج وإنَّما تكحل فردها على الحواجب، لأنَّ المعنى يعرف، وأنشدني آخر:

ولقيت زوجك في الوغى متقلدًا سيفًا ورمحًا

والرمح لا يتقلد فرده على السيف...

وقد كان ينبغي لمن قرأ: وحورٌ عينٌ، لأنَّهنَّ –زعم– لا يطاف بهنَّ أن يقول: (وفاكهة ولحم طير) لأنَّ الفاكهة والطير لا يطاف بهما، وليس يطاف إلا بالخمر وحدها، ففي ذلك بيان، لأن الخفض وجه الكلام(٥٤).

ومن ذلك قوله عند تفسيره لقوله تعالى: (...فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ...)(٥٥)، الإجماع: الإعداد والعزيمة على الأمر، ونصبت الشركاء بفعل مضمر وكأنك قلت: فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم، وكذلك هي في قراءة عبد الله، والضمير هاهنا يصلح إلقاؤه، لا أن معناه يشاكل ما أظهرت، كما قال الشاعر:

ورأيت زوجك في الورى متقلدًا سيفًا ورمحًا

فنصبت الرمح بضمير الحمل، غير أن الضمير صلح حذفه، لأنها سلاح لا يعرف ذا بـــ ذا، وفعل هذا مع فعل هذا، وقد قرأها الحسن (وشركاؤهم) بالرفع، ولست أشتهيه لخلافه للكتاب، ولأنَّ المعنى فيه ضعيف، لأنّ الآلهة لا تعمل ولا تُجمع)(٥٦).

ومنه قوله في تفسير الآية الكريمة: (...كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ...)(٥٧)، (الدُولة: قرأها الناس برفع الدال إلا السلمي–فيما أعلم– فإنَّه قرأها (دَولة) بالفتح، وليس هذا للدُولة بموضع، وإنَّما الدُولة في الجيشين يهزم هذا، ثم يهزم الهازم، فتقول قد رجعت الدُولة على هؤلاء، لأنّها كالمرة، والدَولة في الملك والسنن التي تغير وتبدل على الدهر، فتلك الدَولة)(٥٨).

ومن ذلك قوله تفسيرًا للآية الكريمة: (لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ)[٥٩]، أي: يشغله عن قرابته، وقد قرأ بعضهم (يعنيه)، وهى (شاذة)[٦٠]، قال ابن جني: (وهذه قراءة حسنة إلا أنَّ التي عليها الجماعة أقوى معنى، وذلك أن الإنسان قد يعنيه الشيء، ولا يغنيه عن غيره)[٦١].

ومن ذلك الآية الكريمة: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)[٦٢]، إذ قرأها يحيى بن وثاب بكسر لام (مطلع)، وقال الفراء: وقول الجمهور من العلماء أقوى في قياس العربية، لأنَّ المطلَعَ بالفتح هو الطلوع، والمطلِعُ، المشرِق، والموضع الذى تطلع منه، إلا أنَّ العرب يقولون: طلعت الشمس مطلِعًا، فيكسرون وهم يريدون المصدر، كما تقول أكرمتك كرامة فتجزئ بالاسم عن المصدر، وكذلك قولك: أعطيتك عطاء، اجْتُزِئَ فيه بالاسم عن المصدر)[٦٣].

قال المحقق تعليقًا على قول الفراء (كَسَره يحيى)... (وقرأ به أيضاً أبو رجاء والأعمش وابن وثاب وطلحة وابن محيصن والكسائى وأبو عمر، بخلاف عنه فقيل هما مصدران في لغة تميم، وقيل المصدر بالفتح، وموضع الطلوع بالكسر عند أهل الحجاز)[٦٤].

ومن مرتكزات تخطئته للقراء اعتماده على وجه تفسيري للكلمة التي وقع الخلاف عليها، ومن ذلك اختياره للنصب في قوله تعالى: (....وَقُولُوا حِطَّةٌ...)[٦٥]، إذ قال: (وبلغني أنَّ ابن عباس (*رضى الله عنه*) قال: أمروا أن يقولوا نستغفر الله، فإن يكن كذلك (حطةً) منصوبة في الثراءة، لأنَّك تقول: قلت لا إله إلا الله، فيقول القائل، قلت كلمة صالحة وإنَّما تكون الحكاية إذا صلح قبلها إضمار ما يرفع أو يخفض أو ينصب، فإذا ضممت ذلك كله، فجعلته كلمة كان منصوبًا بالقول كقولك: (مررت بزيد ثم تجعل هذه كلمة فتقول: (قلت زيد قائم، فيقول قلت كلامًا، وتقول: قد ضربت عمرًا، فيقول أيضًا، قلت كلمة صالحة)[٦٦].

فهو قد اختار النصب في هذه الآية بناء على مدلول لفظة (قال) وتفسير وجه الكلام فيها، أي أنَّه جعل جملة مقول القول فيها مفعولاً به، ونصبه لذلك الأمر والنصب فيها على وجهين[٦٧]:-

أحدهما: إعمال الفعل فيها، وهو قوله (قولوا)، أي: قولوا كلمة تحط عنكم أوزاركم.

والثاني: أن تنسب على المصدر بمعنى الدعاء والمسألة، أي: تحط الله أوزارنا وذنوبنا حطة.

والنصب قراءة ابن أبى عبلة وطاووس اليماني، والقراءة العامة بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، أي: مسألتنا حطةُ، أو أمرك حطةٌ، قال النيسابوري: (وأصلُه النصب، ومعناه اللهم حط عنا ذنوبنا ورفعت لإفادة الثبوت)[٦٨].

ومن ذلك تخطئته لقراءة شيبة وأبي جعفر القارئ لقوله تعالى: (وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا)[٦٩]، إذ يقول وقرأ بعضهم (وَلَا يُسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا) بالضم[٧٠]، لا يقال لحميم أين حميمك؟ ولست أشتهي ذلك، لأنّه مخالفٌ للتفسير، ولأنّ القراءَ مجتمعون على (يسأل)[٧١].

خامساً: الاعتماد على رسم المصحف في تخطئة القراء:

إذ نراه تارة يحتج برسم المصحف لتخطئة قراءة قرآنية، وتارة يستدل بقراءة قرآنية لتصحيح قراءة أخرى مخالفة لرسم المصحف، فمثال الأولى ما رآه في قوله تعالى: (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا....)[٧٢]، إذ يقول: (وفى الميتة وجهان الرفع والنصب، ولا يصلح الرفع في القراءة، لأنَّ الدم منصوب بالرد على الميتة، وفيه ألف تمنع من جواز الرفع...)[٧٣]، علماً أن الرفع في ميتة هو قراءة عبد الله بن عامر[٧٤].

وأما مثال الثانية فاحتجاجه بقراءة عبد الله بن مسعود (*رضى الله عنه*) ليصحح بها قراءة أبى عمرو بن العلاء التي تخالف رسم المصحف لقوله تعالى: (...فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ)[٧٥]، إذا كان يقرأ بالواو في (أكون)، قال: (لأنَّ الواو ربما حذفت من الكتاب، وهى تزاد لكثرة ما تنقص وتزاد في الكلام، ألا ترى أنَّهم يكتبون (الرحمن) و(سليمن) بطرح الألف والقراءة بإثباتها، فلهذا جازت، وقد أسقطت الواو من قوله: (وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ....)[٧٦]، والقراءة على نية إثبات الواو، ثم قال: فهذا شاهدٌ على جواز (وَأَكُون مِّنَ الصَّالِحِينَ)[٧٧].

الخاتمة:

توصل الباحث لعدة نتائج من أهمها:

١- تجرّئ الفراء بصنعته النحوية على القراءات المتواترة وغيرها ؛ فخطّأ الكثير منها بناءً على مرتكزات صنعته النحوية.

٢- اعتماده على الأقيسة والقواعد النحوية في ردّ القراءات.
٣- ومن المرتكزات الأخرى التي اعتمد عليها الفراء في تخطئة القراء هى الدلالة المعجمية والسياقية للكلمة، وأثرها في تأدية المعنى المراد.
٤- القواعد الصوتية والصرفية هي أحدى المرتكزات التي ساهمت في صنعة الفراء، وسهمت في تخطئته للقراء.
٥- الاعتماد على رسم المصحف في تخطئة القراء.

المصادر والمراجع:

- أبو زكريّا الفرّاء ومذهَبُهُ في النحو واللغة: د. أحمد مكي الأنصاري، القاهرة، ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د.مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.
- المذكر والمؤنث: أبو بكر بن الأنباري (ت:٣٢٧هـ) ، تحقيق: د.طارق عبد عون، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٨م.
- المذكر والمؤنث: أبو زكاريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت:٢٠٧هـ)، تحقيق: رمضان عبد التّواب، مكتبة دار التراث ، القاهرة، ١٩٧٥م.
- معاني القرآن للأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري المعروف بالأخفش (ت:٢١٥هـ)، تحقيق: د.فائز فارس، ط٢، الكويت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م. وطبعه دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- معاني القرآن للفرّاء: ابو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (٢٠٧هـ)، الجزء الأول: تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرورن ط١، ١٩٥٥، والجزء الثاني، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، ١٩٦٦، والجزء الثالث، تحقيق: د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي وعلي النجدي ناصف ، دار السرور (د.ت).
- معاني القرآن وإعرابه: أبو اسحق بن ابراهيم بن السري الزجاج (ت:٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبدة شلبي ، عالم الكتب ، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معجم القراءات القرآنية: د.أحمد مختار عمر، ود. عبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

♦ معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت:٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

♦ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الانصاري، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م، ومطبعه دار الكتب العلمية العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م

---

(١)نزهة الألباء، ابن الأنبا ري، ص ٨١.

(٢)تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ٢/ ١٩٩.

(٣)تاريخ الأدب العربى، بروكلمان، ٢/ ١٩٩.

(٤)بغية الوعاة، السيوطي، ص ٤١١.

(٥)ترجمته في وفيات الأعيان، ١/ ٢١٤، طبقات الزيدى، ص ١٧٠.

(٦)ما أورده ابن نديم فى الفهرست، ص ١٠٠.

(٧)زيادة من أنباه الرواة، القفطى، ٤/ ١٦، ١٧.

(٨)زيادة من الأعلام، الزركلى، ٩/ ١٧٨.

(٩)أبو زكريا الفراء، د/ أحمد مكي الأنصاري، ص ١٦٩، ٢٠٤، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، ١٩٦٢م.

(١٠)النحو وكتب التفسير، د/ إبراهيم رفيدة، ١/ ١٨١.

(١١)أبو زكريا الفراء، د/ أحمد مكى الأنصاري، ص ٧٦.

(١٢)التعريفات، الجرجاني ،١١٥

(١٣)الأصول، تمام حسان :١٥.

(١٤)معانى القرآن: ١/ ١٩٢.

(١٥) معانى القرآن: ١/ ٣٥١.

(١٦)سورة آل عمران: آية (١٣٧)

(١٧)أثر القراءات القرآنية فى تطور الدرس النحوي، ص ٤٥.

(١٨)ينظر: قراءة ابن عامر ومصادرها وموقف النحاة منها، ص ٢٣٩- ٢٤٢.

(١٩) الكشاف: ٢/ ٥٤.

(٢٠) البحر المحيط: ٤/ ٦٥٨.

(٢١) السابق، الصفحة نفسها.

(٢٢)شرح ابن عقيل: ٨٢/٣. وانظر: موقف الفراء من القراءات القرآنية: ٢٣.

(٢٣)الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: ٢/ ٤٢٧، بتصرف.

(٢٤) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: ٢/ ٤٣٦، وانظر أيضاً: البيان فى غريب إعراب القرآن للأنباري: ١/ ٣٤٣.

(٢٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: ٤٢٧/٢، ونسب الجواز إليهم في: ارتشاف الضرب: ٥٣٥/٢، الجملة العربية: ٧٢-٧٣، ظاهرة المنع في النحو العربي: ١٨٢.

(٢٦) انظر: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في كتاب: الإنصاف للأنباري: ٢٤٤-٢٥١، وظاهرة المنع في النحو العربي: ١٨٢.

(٢٧) معجم الأدباء: ٥/١٨.

(٢٨) جامع البيان عن تأويل أي القرآن للطبري: ٣٣/٩.

(٢٩) سورة البقرة: آية (١١٧).

(٣٠) سورة الأنعام: آية (٧٣).

(٣١) سورة النحل: آية (٤٠).

(٣٢) معانى القرآن: ١/ ٣٥٧- ٣٥٨.

(٣٣) سورة الانشقاق: آية (١- ٢).

(٣٤) سورة التكوير: آية (١).

(٣٥) سورة الانفطار: آية (١).

(٣٦)سورة التكوير: آية (١٤).

(٣٧)سورة الانفطار: آية (٥).

(٣٨) معانى القرآن: ١/ ٤٧، قوله فإنها نصب عطفًا على قوله (أن نقول).

(١) انظر: معاني القراءات للأزهري: ٢/ ٣٠٥، والبحر المحيط: ٨/ ٦٧، ومنار الهدى: ٢٣١، والمستنير: ٢/ ٣٤٧، السبعة في القراءات:٥٤٠.

(٢) تفسير النسفي: ٤/ ١٤.

(٤١) معاني القرآن للفراء: ٣٧٨/٢.

(٤٢) جامع البيان عن تأويل أي القرآن: ٥/٢٣.

(٤٣)سورة آل عمران: آية (٧٥).

(٤٤)سورة النساء: آية (١١٥).

(٤٥)سورة الأعراف: آية (١١١).

(٤٦)سورة الزلزلة: آية (٧).

(٤٧)سورة الزلزلة: آية (٨).

(٤٨)معانى القرآن: ١/ ٢٣٨.

(٤٩)سورة الشمس: آية (١).

(٥٠) معانى القرآن: ١/ ٢٢٣- ٢٢٤.

(٥١)سورة الرحمن: آية (٧٦).

(٥٢) معانى القرآن: ٣/ ٢٦٦.

(٥٣)سورة الواقعة: آية (٢٢).

[٥٤] معانى القرآن: ٣/ ١٢٠.

[٥٥]سورة يونس: آية (٧١).

[٥٦] معانى القرآن: ٣/ ١٢٣- ١٢٤.

[٥٧]سورة الحشر: آية (٧).

[٥٨] معانى القرآن: ١/ ٤٧٣.

[٥٩]سورة عبس: آية (٣٧).

[٦٠] معانى القرآن: ٣/ ١٤٥.

[٦١] معانى القرآن: ٣/ ٢٣٨.

[٦٢]سورة القدر: آية (٥).

[٦٣] المحتسب: ٢/ ٣٥٢.

[٦٤] معانى القرآن: ٣/ ٢٨٠- ٢٨١.

[٦٥]سورة البقرة: آية (٥٨).

[٦٦] معانى القرآن: ٣/ ٢٨٠، وينظر: البحر المحيط: ٨/ ٤٩٧.

[٦٧] معانى القرآن: ١/ ٣٨.

[٦٨] ينظر: معانى القرآن: ١/ ٣٨ الهامش.

[٦٩]سورة المعارج: آية (١٠).

[٧٠] ينظر: معانى القرآن: ١/ ١٨٤، تفسير القرطبي: ١٨/ ٢٨٥.

[٧١] ينظر: معانى القرآن: ١/ ٣٨ الهامش.

[٧٢]سورة الأنعام: آية (١٤٥).

[٧٣] ينظر: معانى القرآن: ١/ ١٨٤.

[٧٤] ينظر: معانى القرآن: ١/ ٣٦١.

[٧٥]سورة المنافقون: آية (١٠).

[٧٦]سورة الإسراء: آية (١١).

[٧٧] ينظر: معانى القرآن: ١/ ٨٧- ٨٨، والنشر: ٢/ ٢٦٦.